

## نشرة صندوق النقد الدولي

دول مجلس التعاون الخليجي

### إصلاح سوق العمل سيزيد فرص العمل والإنتاجية في الخليج

٢٠ نوفمبر ٢٠١٣



عمالة أجنبية في دبي: على دول مجلس التعاون السعي لجذب مزيد من مواطني المنطقة للعمل في القطاع الخاص، حسب صندوق النقد الدولي (الصورة):

(Ahmed Jadallah/Reuters)

- ضرورة توفير مزيد من فرص العمل في القطاع الخاص لمواجهة الزيادة الكبيرة في العمالة الشابة
- بالتعليم والتدريب يمكن تعزيز مهارات العمالة وزيادة الإنتاجية
- خلق حوافز لتشجيع مواطني الخليج على البحث عن فرص العمل في القطاع الخاص

الإصلاحات الشاملة في سوق العمل ضرورية لإعادة توجيه اقتصادات الخليج نحو زيادة توظيف المواطنين في القطاع الخاص ورفع مستوى الإنتاجية وتنويع مصادر الاقتصاد، وفقا لما ورد في تقرير جديد لصندوق النقد الدولي.

أشارت دراسة جديدة أعدها خبراء الصندوق إلى ضرورة إجراء إصلاحات شاملة في سوق العمل لإعادة توجيه اقتصادات مجلس التعاون لدول الخليج العربية نحو زيادة توظيف المواطنين في القطاع الخاص، ورفع مستوى الإنتاجية ودعم التقدم المحرز في سبيل التنويع الاقتصادي.

ويشير [التقرير](#) إلى أن التزايد السريع في أعداد السكان الشباب المهياين للدخول إلى قوى العمل يجعل خلق فرص العمل الجديدة في القطاع الخاص لمواطني المجلس مطلبا ضروريا حتى يمكن احتواء البطالة.

وقد حقق نموذج النمو في دول مجلس التعاون الخليجي تحسنا كبيرا في مستويات المعيشة على مدار عدة عقود. وأدت سهولة الحصول على العمالة الأجنبية إلى مواصلة دعم النمو السريع في القطاع غير النفطي وانخفاض التضخم. غير أن هناك بعض المخاوف حاليا من آثار النموذج الحالي - لا سيما قلة توظيف العمالة الوطنية في القطاع الخاص، وارتفاع فاتورة أجور القطاع العام نسبيا، وضعف نمو الإنتاجية.

وقالت السيدة بادما خاندلوال، المؤلف الرئيسي لهذا التقرير "إنه بالاستناد إلى التوقعات الحالية، لن تكفي وظائف القطاع الخاص الجديدة إلا لقدر محدود من الداخلين الجدد إلى قوى العمل. وحتى إذا استمر التوظيف في القطاع العام على وتيرته في الآونة الأخيرة، فإن معدل البطالة، مع غياب الإصلاح، سوف يرتفع على الأرجح".

## تحسن مستويات المعيشة

يفيد التقرير بأن نموذج النمو في مجلس التعاون لدول الخليج العربية حقق تحسنا كبيرا في مستويات المعيشة خلال العقود الأخيرة. فقد ظل النمو قويا في القطاع غير النفطي في بلدان المنطقة وتحسنت جودة البنية التحتية تحسنا ملحوظا بفضل العرض الكبير من العمالة الأجنبية والإنفاق الحكومي الممول بالإيرادات النفطية. وزادت سرعة التوظيف في بلدان المنطقة مقارنة بالأسواق الصاعدة الأخرى.

وبينما يمثل القطاع العام أكبر جهة لتوظيف مواطني مجلس التعاون الخليجي، فإن القطاع الخاص يجذب غالبا العمالة الأجنبية. وهناك فجوة هائلة في الأجور بين وظائف القطاع العام والقطاع الخاص، لا سيما بالنسبة للعمالة ذات المهارة المنخفضة، مما يجعل المواطنين أقل رغبة في قبول العمل في القطاع الخاص ويجعل دوائر الأعمال أقل استعدادا لتوظيفهم لقلّة مزاياهم التنافسية بالمقارنة مع العمالة الأجنبية. وظلت معدلات البطالة بين المواطنين مرتفعة في بعض بلدان المنطقة، حتى أثناء فترات النمو غير النفطي القوي.

ويبرز التقرير أيضا عددا من الفروق بين دول مجلس التعاون الخليجي وغيرها من البلدان المصدرة للنفط والمعتمدة على العمالة المهاجرة. فعلى سبيل المثال، تشير الأدلة إلى أن دول مجلس التعاون أكثر اعتمادا على العمالة المهاجرة والصادرات النفطية على حد سواء. فأعداد الوظائف الحكومية المستحدثة للمواطنين تتجاوز مثلها في البلدان المقارن بها. وبينما تنسم سوق العمل بالمرونة في دول مجلس التعاون، فإن محصلة العملية التعليمية متأخرة عن اللحاق بالركب.

لكن مؤلفي التقرير يلفتون الانتباه أيضا إلى الخطر الكبير المتمثل في تصاعد معدلات البطالة بين المواطنين في السنوات القادمة. واستنادا لتحليلهم للأوضاع، لا يسع النمو الاقتصادي المتوقع للمنطقة أن يخلق عددا كافيا من فرص العمل لاستيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل نتيجة سرعة تزايد السكان من الشباب وتساعد معدلات المشاركة في قوى العمل.

## المزايا والعيوب

يشير التقرير إلى أن اقتصادات مجلس التعاون الخليجي أفادت بعدة طرق من الهيكل الحالي لسوق العمل. فقد أحرز مجلس التعاون الخليجي تقدما كبيرا مقابل البلدان المقارن بها في زيادة مؤشرات التنمية الاجتماعية والاقتصادية - حيث ساهم العرض الكبير من العمالة المهاجرة مساهمة ملحوظة في تحقيق هذه النتائج الإيجابية. وبالإضافة إلى ذلك، ساهمت العمالة الأجنبية في تخفيف حدة الضغوط التضخمية في أوقات تزايد الإنفاق العام.

ولكن التقرير يسلط الضوء أيضا على التبعات غير المواتية للهيكال الحالي لسوق العمل. فقد ظل نمو الإنتاجية مخيبا للآمال، ولم تحرز اقتصادات مجلس التعاون تقدما يذكر في تنوع مصادرها للتخلي عن اعتمادها على النفط. ويرى مؤلفو التقرير أيضا أن زيادة معدلات التوظيف في القطاع العام ربما تكون قد زاحمت توفير فرص العمل للمواطنين في القطاع الخاص وأن نمو القطاع غير النفطي في دول المجلس لا يترجم سريعا إلى فرص عمل للمواطنين.

### الإصلاحات الموصى بها

ينظر التقرير في إصلاحات سوق العمل التي أجريت خلال السنوات الأخيرة في دول مجلس التعاون الخليجي وعلى المستوى الدولي. فقد قطعت دول المجلس شوطا طويلا في تحسين التعليم - وإن كان تأثير هذا الإنجاز لم ينعكس في زيادة إنتاجية العمالة. (ويفيد التقرير بأن هذه الظاهرة قد تكون انعكاسا للقيود المؤسسية وعدم اتساق المهارات التي يتيحها النظام التعليمي مع متطلبات العمل). وقد حاولت الحكومات استخدام حصص التوظيف لرفع نسبة المواطنين في القوى العاملة بالقطاع الخاص، ولكن التطبيق كان صعبا.

ويشير التقرير إلى أن هناك إصلاحات أخرى يمكن أن يتحقق لها النجاح. فمن شأن زيادة حرية التنقل الداخلي للعمالة الأجنبية، مثلما حدث في البحرين وعمان، أن يجعل سوق العمل أكثر تنافسية وبمرور الوقت يحد من تفاوت الأجور بين العمالة الأجنبية والوطنية. ومن شأن اعتماد سياسات سوق العمل الفعالة - كالمساعدة في البحث عن فرص العمل وبرامج التدريب - أن يسهم أيضا في تخفيض البطالة، وفي الوقت الحالي تعمل مختلف البلدان على تكثيف جهودها في هذا المجال.

ويوصي التقرير باتخاذ سلسلة من التدابير لزيادة توظيف المواطنين في القطاع الخاص:

- الحد من توافر الوظائف في القطاع العام وخفض جاذبيتها وخلق حوافز للمواطنين للبحث عن وظائف في القطاع الخاص؛
- والنهوض بنظامي التعليم والتدريب لتعزيز مهارات وإنتاجية العمالة في مجلس التعاون الخليجي؛
- والسماح بحرية التنقل الداخلي للعمالة الأجنبية واستخدام إعانات دعم الأجور للمساعدة في الحد من تفاوت الأجور بين العمالة الوطنية والأجنبية.

ويشدد التقرير على الأهمية القصوى لتوخي الاتساق بين السياسات قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل حتى تتكامل إصلاحات سوق العمل في المنطقة بالنجاح، مشيرا إلى ضرورة الاستعانة بمجموعة من أدوات الاقتصاد الكلي المتطورة حتى يتسنى تقليل اعتماد المنطقة على العمالة الأجنبية. كذلك، ينبغي توخي الحرص في تنفيذ هذه الإصلاحات لتجنب وقوع اختناقات في القطاعات الرئيسية، مثل قطاع البناء، في حالة انخفاض معدل توافر العمالة الأجنبية.

روابط ذات صلة:

[طالع التقرير](#)

[طالع تنوينة السيدة لاغارد](#)

[طالع تنوينة مدير إدارة الشرق الأوسط في الصندوق](#)

[تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي](#)

[تحدي العمالة في المملكة العربية السعودية](#)